كبساط لا يصلح الا للمفروش لم يحتج في اعارته الى تعيين جهة المنفعة وتعيينه
بما ذكر اولى من تعيينه بما ذكره تتمة لو استعار للبناء او الغرس لم يكن له
ذلك الا مرة واحدة فلو قلع ما بناه او غرسه لم يكن له اعارة الا باذن جديد
بد الا اذا صرح له بالتجديد مرة بعد اخرى **فصل** في بيان العارية
غير لازمة وفيما للمعير وعليه بعد الرد في عارية الارض وغيرها ذكر **لكل**
من المعير والمستعير **رجوع** في العارية **مطلقة** كانت او موقتة فهي جايزة
من الطرفين فتنفسخ بما تنفسخ به الوكالة من موت احدهما وغيره لكن
بشرط في بعض من الصور كذي **ليت** فانه انما يرجع بعد الحفر **قبل**
المواراة لا ولو بعد الوضع في القبر وان اقتضى كلام الشرح الصغير خلافه **او بعد**
الدرس لانه الاعجب الذي محافظة على حرمته وصورته في الثانية
منه اذا اذن للمعير في تكرار الدفن والافقد انتهت العارية واذا رجع قبل
المواراة غرم لولي الميت مونة حفره ولا يلزم المستعير اللطم وكطرح مال
في سفينة بالليجة فانه انما يرجع بعد ان يصل الى الشط وبذكر علم ان تعبيره
بما ذكر اولى مما ذكره **وان اعار للبناء او غرس ولو الى مدة ثم رجع** بعد
انقضائها **بقي** المستعير او غرس **فان شرط** عليه **قلعه** اي البناء والغراس هو المراد
من قوله شرط القلع مجانا **لزمه** قلعه عملا بالشرط كما في سنوية الارض
فان امتنع قلعه المعير **والا** يوان لم يشرط القلع **فان اختاره** المستعير
قلع مجانا ولزمه تسوية الارض لانه قلعه باختياره ولو امتنع منه لم
يجبر عليه فيلزمه اذا قلع رد ها الى ما كانت عليه وظاهر ان محل ايجاب التسوية
في الحفر الحاصلة بالقلع دون الحاصلة بالبناء والغراس لحقهما بالاستعمال

Copyright © King Saud University

به عليه السبكي وغيره **والا** يوان لم يختر قلعه **خير معير بين ثلاثة**
خصال من **تملكه** بعقد **بقيمته** مستحق القلع حين التملك **وقلعه**
بطم ارش لنقصه وهو قدر التفاوت بين قيمته قايما ومقلوعا **وتبقيته**
باجرة كنظايره من المستغنة وغيرها وفاقا للامام والغزالي وصاحبي
الحاوي الصغير والانوار وغيرهم والمقتضى كلام الروضة واصلها في الصلح
وغيره خلافا لما فهمه هنا من تخصيص التخيير بالاولتين ولما في المنهاج
واصله من تخصيصه بالاجيرتين واذا اختار ما له اختياره لزم المستعير ما
نقصه فان ابى كلفي تفريغ الارض ومحل ما ذكر اذا كان في القلع نقص وكان المعير
غير شريك وليس محل الغراس ثم ليبيد كحلاحه والا فيتعين القلع في الاول
والتبقية باجرة المثل في الثاني وتاخير التخيير الى بعد المجاذ كما في الزرع في
الثالث لان له امدا ينتظر وفيما لو وقف البناء والغراس او الارض كلام ذكرته في
شرح الروض **وان لم يختر** اي المعير شيئا مما مر **تركا حتى يختار احدها**
ما له اختياره لتقطع الخصومة فليس للمعير ان يقلع مجانا وان لم يبطله
المستعير اجرة لتقصيره بترك الاختيار وتعبيري بما ذكر اولى من قوله حتى
يختارا **ولمعير** زمن الترك **دخولها** اي الارض **وانتفاع بها** لانها ملكه وله
استظلال بالبناء والغراس **ولمستعير دخولها لاصلاح** بناء وغراس
وغيرهما صيانة لملكه عن الضياع نعم ان تعطل نفعها على مالكها
بدخوله لم يمكن من دخوله الا باجرة اما دخوله لها لغير ذلك كتنزه فممتنع
عليه **ولكل منهما** اجتمعين ومنفردين **بيع ملكه** بما شاء كساير املاكه حتى

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)